نحاه البصره وقال ابو حنيفه ليس باثبات بل هو مسكوت عنه
فاذا قلت قام القوم الا زيدا فالقوم محكوم عليهم بالقيام
وزيدا محكوم عليه بعدم القيام وعنده مسكوت عنه غير
محكوم عليه بشي واختاره الامام في المعالم والحق انه مذهب
الجمهور لان قولنا لا اله الا الله توحيد واثبات للالهيه فلو لم يكن
المستثنى من النفي اثباتا لم يكن لا اله الا الله توحيدا والحنفيه يقولون
انما استفدنا الحكم بالتوحيد من القرائن فان ظاهر حال كل
متلفظ بها انه انما يقصد بها التوحيد لا التعطيل واما العكس
وهو الاستثناء من الاثبات نحو قام القوم الا زيدا فهو نفي للقيام
عن زيد وثبوته لما عداه منهم الامام في المعالم الاتفاق وليس
كذلك بل الخلاف جار فيه كما قاله الهندي وغيره فلهذا اجرى
المصنف الخلاف في الحالين وقدم ما الخلاف فيه محقق واخرا
الخلاف فيه مشكوك فيه ليبين انه يخالف فيهما جميعا وهذا
من محاسنه فانه لو عكس كالمنهاج والمختصر لتوهم ان قوله
خلافا لابي حنيفه مقصور على الثاني ومراده شمول الامرين
لبرهان الاول حاصل مذهب الجمهور ان الاستثناء دال على بعض
ما تقدم من النفي او الثبوت من جهة دلالة العقل على ان النقيضين
لا ثالث لهما فلو كان لهما ثالث لم يتعين النفي ولا الثبوت بل امكن
ان يقال الواقع هو القسم الثالث الثاني ان الخلاف يقوى في غير

الاسنا

الاسنا المفرغ اما المفرغ فيقوى انه اثبات قطعا فاذا قلت ما
قام الا زيد فليس معك شي يثبت له القيام فيكون فاعله الا زيد
فهو متعين ضرورة للاثبات بخلاف ان يقال كمل الكلام قبل الاسنا
وصار هذا فضله فامكن ان لا يكون محكوما عليه بشي كقول
الحنفيه ص والمتعدده ان تعاطفت والا ذكل ما يليه ما لم يستغرقه
س الاسنا ات المتعدده اما ان يكون بعضها معطوفا على بعض او لا
فان كان الاول عاد الكل الى الاول المسلي منه نحو له علي عشره
الا اربعه والا ثلثه والا اثنين فان الكل يرجع الى الاول فلا يلزم
المقر الا واحد لان الاسنا اجب ان يتعقب المسلي منه ولا يجوز فصله
عنه فاذا عطف بعضها على بعض صار كالجمله الواحده والا لم
يصح ان يكون استثناء ووجهه بعض اصحابنا بانه عطف على النفي
فيكون نفيا وان لم يكن بعضها معطوفا على بعض فاما ان يكون
الاسنا الثاني مستغرقا للاول او لا فان كان مستغرقا اما بالتاكيد
نحو له علي عشره الا ثلثه الا ثلثه واما بالزياده نحو عشره الا ثلثه
الا اربعه فانه لا يبطل بل يعود جميعها الى المسلي منه حملا للكلام
على الصحه كذا قاله في المحصول والمنهاج وهو في الزوايد صحيح وفي
المساوي يعارض ان الثاني يكون توكيدا كما قاله الرافعي في الاقرار
وان لم يكن مستغرقا عاد الثاني الى الاول نحو عشره الا ثمانيه
الا سبعه فيلزمه سبعه كذا قطعوا به لكن ذكر الرافعي في

ع قوله والا لم يكن الا زيد احتمل

ع الاول

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)